

Distr.: General
23 April 2008

Arabic
Original: English



برنامج الأمم المتحدة للبيئة



UNEP

منظمة الأمم المتحدة للأغذية
والزراعة



اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء
الموافقة المسبقة عن علم على مواد
كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة
في التجارة الدولية
مؤتمر الأطراف
الاجتماع الرابع

روما، 27 - 31 تشرين الأول/أكتوبر 2008
البند 6 (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا ناشئة عن الاجتماعات السابقة لمؤتمر
الأطراف: دراسة جديدة لمزايا ومساوئ استخدام
اليورو أو الفرنك السويسري أو دولار الولايات
المتحدة الأمريكية كعملة لحسابات الاتفاقية
وميزانيتها

دراسة جديدة لمزايا ومساوئ استخدام اليورو أو الفرنك السويسري أو
دولار الولايات المتحدة الأمريكية كعملة لحسابات الاتفاقية وميزانيتها

مذكرة من الأمانة

1 - كان معروضاً على مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث مذكرة من الأمانة
تحتوي على دراسة عن مزايا ومساوئ استخدام اليورو أو الفرنك السويسري أو

دولار الولايات المتحدة الأمريكية كعملة لحسابات الاتفاقية وميزانيتها
(UNEP/FAO/RC/COP.3/18)، والتي أجرتها استجابة للمقرر: اتفاقية روتردام - 17/1.

2 - وفي ضوء عدد من الآراء التي تم الإعراب عنها بشأن عدم كفاية مبررات تغيير الوضع القائم، وافق مؤتمر الأطراف على إرجاء النظر في القضية إلى الاجتماع الرابع. وطلبت الأطراف إلى الأمانة، استعداداً للمناقشات، أن تزودها، وفقاً للمقرر اتفاقية روتردام - 7/3، بدراسة جديدة بشأن نفس الموضوع. وترد الدراسة الجديدة المطلوبة في مرفق هذه المذكرة.

3 - قد يرغب مؤتمر الأطراف أن:

(أ) يحيط علماً بالدراسة الجديدة وأن ينظر في الإجراءات المحتملة المذكورة في الفرع ثالثاً؛

(ب) يتخذ مقررأ يستند إلى المعلومات الإضافية المقدمة بشأن طرائق تقليل تعرض ميزانية اتفاقية روتردام للتقلبات الراهنة.

المرفق

دراسة جديدة لمزايا ومساوئ استخدام اليورو أو الفرنك السويسري أو دولار الولايات المتحدة الأمريكية كعملة لحسابات الاتفاقية وميزانيتها

أولاً - مقدمة

1 - أثر عدم استقرار العملات على ميزانية اتفاقية روتردام وبرنامجها منذ البداية. وقد طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة، في اجتماعه الأول أن تطلع، في ضوء المقرر المتخذ بشأن موقع الأمانة وخبرة الاتفاقات والمؤسسات الدولية الأخرى، بدراسة عن مزايا ومساوئ استخدام اليورو أو الفرنك السويسري أو دولار الولايات المتحدة الأمريكية كعملة لحسابات الاتفاقية وميزانيتها، لكي ينظر فيها في اجتماعه الثالث. واحتوت هذه الدراسة، الواردة في المرفق الأول للوثيقة UNEP/FAO/RC/COP.3/18 على تقديرات للتعرض لتقلبات العملة ووصفت ثلاثة خيارات للحد من هذا التعرض. كما أشير إلى أنه ليس بمقدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في الوقت الراهن أن يضعوا أو يشغلا ميزانية باليورو أو الفرنك السويسري أو يتحملا المسؤولية عنها أو يقدموا تقارير بشأنها.

2 - ووافق مؤتمر الأطراف، بعد مناقشة، على إرجاء المسألة إلى اجتماعه الرابع وطلب إلى الأمانة، بموجب المقرر: اتفاقية روتردام - 7/3، أن تقدم له دراسة جديدة عن هذه المسألة، على أن تأخذ في اعتبارها:

(أ) الخبرات الإضافية بشأن التعرض لمخاطر العملات؛

(ب) قدرة كل من اليونيب والفاو على وضع ميزانية ومسك حساباته بحسابات هاتين العملتين وتقديم تقاريره المالية بالعملات قيد الدراسة؛

(ج) تجربة الفاو في تجزئة الأنصبة المقررة لاشتراكاتها المقدر؛

(د) خبرة أمانات الاتفاقيات الأخرى، والأمم المتحدة، والوكالات الدولية التي تضع ميزانيات وتمسك حسابات وتقدم تقارير مالية بالفرنك السويسري أو اليورو أو دولار الولايات المتحدة.

3 - تعرض هذه الورقة الدراسة الجديدة المطلوبة. وتتألف الورقة من ثلاثة فروع: الفرع أولاً يورد خلفية المناقشات السابقة التي قامت بها الأطراف لهذه القضية؛ والفرع ثانياً يحتوي على تحليل للمعلومات المجموعة من الفاو واليونيب والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى؛ والفرع ثالثاً، يقترح حلولاً ممكنة مصحوبة بعدد من النقاط التي قد ترغب الأطراف في أن تنظر فيها عند استعراضها لها.

4 - رغم أن هذه الورقة تشير بوجه خاص إلى مؤتمر الأطراف والأوضاع التي تواجه ميزانية اتفاقية روتردام، فإن إجراء تحليل من وجهة نظر أوسع مدى مفيد في تفهم الموضوع بالكامل. ولذلك فقد تم إعداد خلفية موجزة لتاريخ عدم استقرار العملات في أسرة الأمم المتحدة، والكيفية التي عولج بها على مدار السنين على مستوى الوكالات، ترد في المرفق الأول لهذه المذكرة.

ثانياً - تحليلات للمعلومات المجموعة

ألف - خبرة أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

5 - اتصلت الأمانة، وفقاً للمقرر: اتفاقية روتردام - 7/3، بعدد 16 اتفاقاً من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى لتزويدها بالمعلومات ذات الصلة بذلك المقرر. وقد تم إيجاز الردود البالغة 13 رداً في رسالة الأمانة المؤرخة 29 أيار/مايو 2007 في التذييل الثاني.

6 - وتبين الردود أن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تمسك جميع حساباتها بدولار الولايات المتحدة فيما عدا اتفاق بيئي متعدد أطراف واحد ليس عضواً في أسرة الأمم المتحدة يعتمد على الفرنك السويسري بالكامل. ولم يتم أي اتفاق من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي لديها أنصبة مقررة، بإدخال العمل بتجزئة الأنصبة المقررة، التي يتم وفقاً لها تقدير الاشتراكات وتسديدها بعملتين. بيد أنه يتم في بعض الأطراف في الوقت الحالي تقدير أنصبتها باليورو (بدلاً من دولار الولايات المتحدة)، وهو ما يعكس عملة الميزانية وموقع الأمانة. بيد أن الردود المقدمة ليست موحدة فيما إن كان ذلك قد حل المشاكل بالكامل أم لا. وفيما تذكر الأمانات المعنية أن الأنصبة المقررة باليورو ساعدت في خلق استقرار للميزانيات، أفاد البعض عن صعوبات في إدارة الميزانية والمحاسبة والإبلاغ. وقد ذهبت إحدى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف إلى الطرف النقيض حيث تحولت مؤخراً من الفرنك السويسري إلى دولار الولايات المتحدة تمشياً مع ممارسات الوكالة المضيفة لها، على الرغم من أن الأمانة قائمة في جنيف.

7 - وفي حين أن من الواضح أن بعض هذه الاتفاقات تواجه مشاكل مماثلة لتلك التي واجهتها اتفاقية روتردام عقب الانخفاض الحالي في قيمة دولار الولايات المتحدة، فهناك اتفاقات أخرى لم تبلغ عن أي مشاكل معينة متصلة بالعملات. ومما يجدر بالذكر أنه لا يبدو أن أيًا من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف يواجه "حالة العملات الثلاث" الخاصة باتفاقية روتردام. والخلاصة التي تم التوصل إليها من هذا المسح أنه لا تتوافر للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى سوى خبرة محدودة، وهو ما لا يوفر دروساً جلية يمكن لاتفاقية روتردام أن تتعلم منها.

باء - خبرة الفاو واليونيب

8- اتصلت الأمانة بكل من الفاو واليونيب في 25 أيار/ مايو 2007 للحصول على معلومات متصلة بالمقرر اتفاقية روتردام - 7/3. وفيما يلي موجز للرددين الواردين.

9 - الفاو وكالة متخصصة ولديها نظام لتجزئة الأنصبة المقررة للميزانية العادية والمدفوعات ذات الصلة نافذ من عام 2004. وكانت الفاو تعتمد قبل ذلك على دولار الولايات المتحدة بالكامل، وهو ما يعني أن الميزانية البرنامجية، والأنصبة المقررة للدول الأعضاء والحسابات المالية كانت كلها تستخدم تلك العملة.

10 - ورغم أن الميزانية البرنامجية لا تزال تقدم وتقر بدولار الولايات المتحدة وأن الحسابات تمسك ويبلغ عنها بنفس العملة، فإن مؤتمر الفاو قرر في عام 2003 إدخال العمل بنظام تجزئة الأنصبة المقررة لحماية البرنامج الممول من الميزانية العادية للفاو. وكان الغرض من ذلك تيسير تنفيذ الميزانية العادية، حيث كان أكثر من نصف مكوناتها يستند بالكامل إلى اليورو. وبناء عليه، يتعين على الدول الأعضاء أن تقدم مدفوعين منفصلين عندما تفي بالتزاماتها إزاء الميزانية العادية، مدفوع باليورو وآخر بدولار الولايات المتحدة. وبذلك فقد خلقت تجزئة الأنصبة المقررة حالة حماية غير قائمة للميزانية بالنسبة للالتزامات باليورو بموجب الميزانية العادية. بيد أنه أفيد أيضاً أن الشعبة المالية بالفاو تحتاج إلى بذل عمل وجهد إضافيين لرصد تدفقات العملتين وأنه يتم في بعض الحالات تكبد بعض التكاليف الإضافية. ولا تزال العملة الأساسية لحسابات الفاو هي دولار الولايات المتحدة، لذلك لا تزال جميع مشاريع الصناديق الاستثنائية، مثل الجزء من ميزانية اتفاقية روتردام الذي تتولى الفاو إدارته، تدار بتلك العملة فقط.

11 - يقوم اليونيب، كجزء من منظومة الأمم المتحدة، بتسيير ميزانيته وحساباته كصندوق استثنائي بدولار الولايات المتحدة. ولا تتوافر للأمم المتحدة سوى خبرة ضئيلة فيما يتعلق بوضع الميزانيات وتقدير الأنصبة والحسابات بعملة أخرى بخلاف دولار الولايات المتحدة. ومن ثم، فإن اليونيب يمسك أيضاً بحساباته الخاصة بشتى الصناديق الاستثنائية التي يتولى إدارتها (بما في ذلك الصندوق الاستثنائي لاتفاقية روتردام) بدولار الولايات المتحدة. ورغم ذلك بذل اليونيب محاولات عدة على مدار السنين للوفاء ببعض اشتراطات الإبلاغ الخاصة بشتى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يقدم لها خدمات إدارية، على النحو المشار إليه في الفرع ثانياً (أ). بيد أن التقارير الناتجة عن ذلك كانت تقريبية دائماً، حيث أن المحاسبة والإبلاغ الرسميين عن الموارد والمصروفات تستخدم دولار الولايات المتحدة. ويشير اليونيب إلى أنه لا يمكن لذلك أن يحل هذا الإبلاغ محل الإبلاغ الرسمي وقد يشوش على قراء التقارير المالية الرسمية عندما يحاولون التوفيق بين النظامين. ولا يمكن الوفاء بالحاجة إلى المحافظة على قيمة الموارد من أجل أنشطة البرامج المعتمدة بالتزامات بعملة متعددة إلا بالإمساك بالميزانية، وكذلك

الحسابات، بأكثر من عملة. وهذا مستحيل في الوقت الراهن، ولكن اليونيب أبان بأن إدخال العمل في الأمم المتحدة في المستقبل بنظام لتخطيط الموارد في المؤسسة⁽¹⁾، بدلاً من النظام المالي الراهن، قد يعتبر حالات استخدام عملات متعددة. بيد أنه ينبغي عدم التقليل من قدر التعقيدات التي ينطوي عليها الأمر ولا يمكن توقع أن يكون هذا الحل متاحاً عن قريب.

12 - ولذلك يبدو، كما يتبين من ردود من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، أنه لا يوجد في الوقت الراهن حل بسيط وعملي يمكن اتفاقية روتردام من العمل بأي عملة أخرى بخلاف دولار الولايات المتحدة.

جيم - هل يمكن أن تكون الأنصبة المقررة المجزأة حلاً لاتفاقية روتردام؟

13 - لا توجد في أسرة الأمم المتحدة تجربة لتجزئة الأنصبة المقررة إلى ثلاث عملات. وفي غياب هذه التجربة، وبالنظر إلى أن مبالغ الأنصبة المقررة للبرنامج بموجب اتفاقية روتردام صغيرة في العديد من الحالات، يبدو أن استحداث شرط يقضي باستخدام عملتين، ولاسيما ثلاث عملات، لتقدير الأنصبة وللسداد من جانب أطراف الاتفاقية ليس له ما يبرره. فالتكلفة الإضافية لتحويل الأموال ستكون وحدها كبيرة في كثير من الأحيان مقارنة بالمبالغ المحولة، وسيتعين أن تتحملها الدول الأعضاء التي تقوم بالتحويل. وستكون التكاليف الإدارية الإضافية كبيرة أيضاً من حيث الأعمال المحاسبية وأعمال المتابعة من جانب أمانة اتفاقية روتردام.

14 - وعلاوة على ذلك، فإن تجارب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى في تقدير الأنصبة و سداد المساهمات باليورو بدلاً من دولار الولايات المتحدة مختلطة النتائج. ولم تحدث في أي حالة من الحالات محاولة لتطبيق نظام مجزأ لتقدير الأنصبة في اتفاق بيئي متعدد الأطراف. وبالنظر إلى الاعتبارات المذكورة أعلاه، يبدو أن الأنصبة المقررة المجزأة لن توفر أي مزايا لاتفاقية روتردام.

دال - تحليل نمط الإنفاق في إطار اتفاقية روتردام وأثره على الميزانية

15 - الأمانة العامة لاتفاقية روتردام غير عادية إلى حد ما، من حيث أن جزءاً كبيراً من نفقاتها يُلتزم بها وتُنفق بعملتين غير دولار الولايات المتحدة، وهما الفرنك السويسري واليورو. وبتحليل الميزانية المعتمدة لاتفاقية روتردام، يقدر أن نسبة نحو 30 في المائة من ميزانية الصندوق الاستئماني العام حساسة تماماً للفرنك السويسري حالياً، ونحو 20 في المائة حساسة تماماً لليورو، والنسبة المتبقية البالغة 50 في المائة

(1) يشار هنا إلى قرار الجمعية العامة 283/60 بشأن الاستثمار في الأمم المتحدة من أجل قيام منظمة أقوى على نطاق العالم (A/RES/60/283، المؤرخ 17 آب/أغسطس 2006) وتقرير الأمين العام بشأن نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة من أجل أمانة الأمم المتحدة على نطاق العالم (A/62/510، المؤرخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 2007).

حساسة للعمليات الثلاث معاً. والأفضل، في هذا الوضع، هو أن تبقى عملة المحاسبة هي دولار الولايات المتحدة، الذي هو عملة الإنفاق الرئيسية. فضلاً عن ذلك بما أن نحو نصف نفقات الميزانية يُدفع باليورو أو بالفرنك السويسري فإن نمط الإنفاق في إطار الاتفاقية حساس تماماً أيضاً للعمليات.

16 - ونظراً للانخفاض الكبير في قيمة دولار الولايات المتحدة في أواخر عام 2007 فقد استُخدم حساب افتراضي لمعرفة مدى تضرر البرنامج المعتمد لهذه الفترة من جراء التطورات المتعلقة بالعمليات والتي لا يمكن لأمانة اتفاقية روتردام أن تسيطر عليها. وقد أُجري هذا الحساب باستخدام ميزانية الفترة 2007 - 2008 المعتمدة لاتفاقية روتردام في إطار الصندوق الاستئماني العام. وتبين منه أنه، باستخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة والتي سادت حتى الآن في الفترة 2007 - 2008، وبتمديد اتجاه أسعار الصرف الحالية (شباط/فبراير 2008) لبقية السنة، ستكون التكاليف الخارجة عن الميزانية للسنتين ما يقرب من 400 000 دولار إذا بقي مستوى النشاط المعتمد للبرنامج دون تغيير. وفي هذا التقدير، لم يعتبر حساساً تماماً لأي من العمليتين الرئيسيتين، غير دولار الولايات المتحدة، سوى رواتب الوظائف الثابتة وعدد قليل من بنود الميزانية الخاصة بالخدمات المشتركة، أو المتصلة بالمكاتب، في جنيف وروما. والافتراض هنا بالنسبة لوظائف الرتب المهنية وما فوقها هو أنه، وفقاً لتجارب مؤسسات أخرى في أسرة الأمم المتحدة، تكون نسبة نحو 80 في المائة من التكاليف حساسة للعملة. وبالنسبة لوظائف الخدمات العامة، تبلغ نسبة التعرض 100 في المائة، وهو ما يتفق مع ظروف عمل هؤلاء الموظفين.

17 - ومن ثم فإن التقدير الوارد أعلاه للخسائر في ميزانية الفترة 2007 - 2008 هو تقدير متحفظ، لأن عدداً من بنود الميزانية أو أنواع النفقات في بقية برنامج اتفاقية روتردام لم يُدرج فيه. وعلى الرغم من أن الافتراض هو أن نصف البرنامج يعتمد بالكامل على دولار الولايات المتحدة لهذا الغرض فإن ضعف دولار الولايات المتحدة يكون له فعلاً أثر سلبي على نصف الميزانية.

18 - ويمكن أن يتغير مدى الحساسية إلى حد ما في فترات السنتين المقبلة، رهناً بتحركات سعري الصرف، وكذلك رهناً بالتغيرات في محتوى البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، ليست هناك نسبة ثابتة في قيمة الفرنك السويسري واليورو، ولكن التجربة تدل على أنهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ويميلان إلى التحرك في نفس الاتجاه إزاء دولار الولايات المتحدة.

19 - ونظراً لأن المساهميتين المبلغتين من الحكومتين المضيفتين يعبر عنهما، كما هو منصوص عليه في الاتفاقين مع الحكومتين المضيفتين، باليورو وليس بعمله الميزانية، فإن ذلك يشكل في حد ذاته حماية للميزانية. غير أن مواعيد السداد وسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة المنطبق لهاتين المساهميتين عاملان لا يمكن

التنبؤ بهما. وبالنسبة لفترة السنتين الحالية، وبالنظر إلى الضعف المطرد لدولار الولايات المتحدة، ينبغي أن يكون بعض الحماية قد نتج من ارتفاع القيمة الدولارية لهاتين المساهمتين مقارنة بقيمتها الدولارية في وقت وضع الميزانية. وإذا استمر التعهد بهاتين المساهمتين وسدادهما باليورو فستكون لاتفاقية روتردام درجة مقابلة من الحماية بالنسبة لميزانياتها المقبلة. ومن الناحية الأخرى فإنه إذا تعززت قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو والفرنك السويسري في فترة مقبلة فإن قيمة مساهمات الحكومتين المضيفتين ستكون أقل بالدولار. وفي هذا السيناريو ستتحقق بعض الوفورات في الميزانية تلقائياً في الجزأين الحاسنين لليورو وللفرنك السويسري من الميزانية. وبعبارة أخرى فما دامت الترتيبات الحالية مع الحكومتين المضيفتين مستمرة، فإن هذه الآلية ستحمي الميزانية جزئياً من التقلبات السلبية في أسعار الصرف.

20 - وقد أعد تقدير لمستوى الإعانة التي ستحصل عليها ميزانية الفترة 2007 - 2008، وذلك باستخدام مبادئ مماثلة لتلك المستخدمة في الحساب الافتراضي الوارد أعلاه وعلى افتراض أن مساهمتي الحكومتين المضيفتين للفترة 2007 - 2008 سيتم دفعهما في عام 2008 بنفس النمط الذي دُفعا به في عام 2007. وعلى هذا الأساس، ومع مراعاة قيمة المدفوعات التي تمت بالفعل لفترة السنتين هذه، وبتمديد اتجاه سعر الصرف الحالي بين دولار الولايات المتحدة واليورو، يمكن توقع أن يُقيد لحساب الصندوق الاستئماني العام ما يزيد بنحو 300 000 دولار على المبلغ بالدولار لهاتين المساهمتين في وقت اعتماد الميزانية. وهذا المبلغ هو الإعانة المحتملة التي ستوفرها للميزانية الحكومتان المضيفتان للفترة 2007 - 2008، ولذلك يمكن أن يعوّض عن جزء كبير من التكاليف الإضافية التي يتكبدها البرنامج والتي لا تخضع لسيطرة الأمانة، والمقدّرة أعلاه بمبلغ 400 000 دولار. وفي هذا السيناريو، سيقبل الانخفاض الصافي لميزانية الفترة 2007 - 2008 إلى 100 000 دولار. غير أننا نؤكد من جديد أن الإيرادات الفعلية والتوقيت وسعر الصرف المحاسبي المعمول به في الأمم المتحدة الساري المفعول في الأشهر التي ترد فيها المدفوعات عناصر لا تتيح تحديد الرقم الدقيق للإعانة إلا في نهاية فترة السنتين الحالية.

ثالثاً - الحلول الممكنة

21 - تؤكد الاعتبارات المذكورة أعلاه أن تغيير العملة المستخدمة في الميزانية وفي تقدير الأنصبة وفي الحسابات لاتفاقية روتردام، أو إجراء أي "تغييرات هيكلية" أخرى، لن يقدم حلاً عملياً للحد من التعرض لتقلبات أسعار صرف العملات. ويلزم أيضاً التأكيد على أن الأمانة تستطيع، بالاعتماد على منظومة الأمم المتحدة في مجال الميزانية والشؤون المالية، وفي مجالات أخرى، أن تحصل على دعم إداري فعال للغاية من حيث التكلفة. غير أنه يعتبر، في إطار القيود الحالية، أن من الممكن حماية

تنفيذ برنامج عمل اتفاقية روتردام إلى حد ما من تقلبات أسعار صرف العملات بإجراء بعض التغييرات في الممارسات التشغيلية لليونيبي دون تغيير مبادئه التشغيلية الأساسية. وترد أدناه طريقتان للقيام بذلك دون الخروج كثيراً عن المبادئ والنظم المالية الحالية. ولا يستبعد استخدام إحدى الطريقتين استخدام الأخرى، ويمكن استخدامهما معاً. ويبيّن لكل من الطريقتين عدد من النقاط للنظر فيها واتخاذ ما يمكن من إجراءات بشأنها. والقصد من ذلك هو وضع إطار واضح للتعامل مع النتائج الواقعة على ميزانيه اتفاقية روتردام من جراء عدم استقرار العملات في إطار الهياكل والإجراءات المالية الحالية.

ألف - الاستخدام الأمثل للدعم المقدم من الحكومتين المضيفتين

22 - ما دامت الحكومتان المضيفتان تواصلان دعم الاتفاقية مالياً باليورو عند المستوى الحالي ولم تتغير طبيعة البرنامج كثيراً، فإن هناك آلية واحدة لحماية الميزانية موجودة حالياً بالفعل. ففي الوقت الراهن، يمول ما يقرب من ثلث ميزانية الصندوق الاستثماري العام من مساهمتين من الحكومتين المضيفتين. وعلى افتراض استمرار هذا الدعم، يمكن إضفاء الطابع الرسمي على الاستفادة الكاملة من التعهد به باليورو. وقد قام مؤتمر الأطراف بذلك بالفعل، إلى حد معين، بتحديد القيمة الدولارية لليورو لهاتين المساهمتين المتفاوض عليهما عند الموافقة على الميزانية وتمويلها.

23 - وبما أن القيمة بالدولار لهاتين المساهمتين تزيد على المبلغ الإجمالي المدرج بالدولار في الميزانية، ينبغي أن يُستخدم الفائض للتعويض عن ازدياد تكلفة الالتزامات المقومة باليورو والفرنك السويسري في الميزانية التي وافق عليها مؤتمر الأطراف. ولذا فقد يرغب مؤتمر الأطراف في أن يأذن للأمانة بأن تستخدم أي إيرادات إضافية ناتجة من هذه الآثار، بغية ضمان قدرة الأمانة على تنفيذ برنامج العمل المعتمد. ولم يسبق لمؤتمر الأطراف أن منح الأمانة هذه الصلاحية.

24 - وهكذا يتبين أن مزيج عملات الاتفاقية يوفر مفعولاً وقائياً في أوقات هبوط الدولار. ويمكن أن يلاحظ مفعول وقائي مماثل عند ارتفاع الدولار. ففي هذه الحالة تكون القيمة بالدولار لمساهمتي الحكومتين المضيفتين أقل مما كانت عليه عند وضع الميزانية. بيد أن هذه الخسارة يعوّض عنها جزئياً على الأقل انخفاض القيمة بالدولار للنفقات المتكبدة بالفرنك السويسري واليورو، وإن لم يكن ذلك الانخفاض بالضرورة بنفس المستوى.

نقاط ينبغي النظر فيها

25 - ذكر أعلاه أن مؤتمر الأطراف قد يرغب في أن يأذن للأمانة بأن تتجاوز مستوى الميزانية المعتمد بدولار الولايات المتحدة بمبلغ لا يزيد على القيمة الإضافية بدولار الولايات المتحدة للمساهمات عندما تُستلم فعلاً، على أن يكون مفهوماً أن الأمانة ستقوم، بالمثل، بتخفيض الميزانية الفعلية عند ارتفاع قيمة الدولار، وذلك بمقدار العجز في مساهماتي الحكومتين المضيفتين عند استلام المساهمتين. وإذا رغب المؤتمر في اتباع هذا المسار، فسيكون من الضروري بطبيعة الحال وضع تفاصيله بالتشاور مع أمين الاتفاقية.

باء - إنشاء احتياطي لتقلبات العملات

26 - وقد ذكرت طريقة ثانية لتوفير درجة من الحماية ضد تقلب العملات، ومن ثم تيسير تنفيذ البرنامج بشكل منظم وحسن التوقيت، كخيار في الوثيقة UNEP/FAO/RC/COP.3/18، وناقشها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث. وقد ذكر هذا الخيار في الفقرة 26 من المرفق الأول للوثيقة UNEP/FAO/RC/COP.3/18 على النحو التالي:

"إبقاء الوضع الراهن وإنشاء صندوق المصروفات غير المنظورة داخل الميزانية العامة

ويتمثل الاستخدام الوحيد، والوحيد فقط لهذا الصندوق، في تحمل أي تأثير سلبي على الميزانية نتيجة للتقلبات في أسعار الصرف. ويمكن في حالة وجود مكاسب ناتجة عن تحركات العملة، أن تبقى تلك المكاسب في صندوق المصروفات غير المنظورة أو أن تجدد موارده وذلك تحسباً لأية خسائر محتملة في المستقبل."

27 - ومن الممكن أن يعمل صندوق المصروفات غير المنظورة المشار إليه كاحتياطي لتقلبات العملة في الوثيقة الحالية، بدون أن يحتاج إلى تغييرات رئيسية في النظم القائمة. ولن يكون مثل هذا الاحتياطي متعارضاً مع ثوابت القواعد المالية للاتفاقية أو للأمم المتحدة؛ وسيكون مماثلاً للاحتياطي المستخدم لحماية الميزانية العادية لإحدى الوكالات المتخصصة، ألا وهي منظمة الصحة العالمية، من تقلبات العملات في الثمانينات والتسعينات. وفي تلك الحالة، كان الأمر ينطوي على تسع عملات مختلفة، حيث اشتملت الحماية على مقر المنظمة في جنيف ومكاتبها الإقليمية. وكان النظام يعتبر بصفة عامة نظاماً واضحاً وسهل الاستخدام ويستند إلى مخصصات الميزانية وليس إلى المصروفات؛ وقد وفر المرونة المطلوبة للاستخدام الأفضل للأموال في أوقات تقلب العملات، عندما يضعف الدولار وعندما يقوى على

حد سواء. وقد غيرت منظمة الصحة العالمية الاحتياطي قبل بضع سنوات بسبب اعتبارات غير ذات صلة، تتعلق في الأغلب بالتمويل.

نقاط للنظر

28 - قد يرغب مؤتمر الأطراف في إنشاء احتياطي لتقلبات العملة. ويقدم التذييل الثالث لهذه المذكرة تفاصيل بشأن المبادئ المحتملة التي تحكم هذا الاحتياطي. كما قد يكون من الأفضل إدراج شرط مقابل بشأن هذا الاحتياطي في القواعد المالية لاتفاقية روتردام.

29 - وفيما يتعلق بما ذكر آنفاً، يجدر توضيح أن ميزانية اتفاقية روتردام لديها بالفعل حماية احتياطين آخرين لهما أغراض مخصوصة وضعها مؤتمر الأطراف. فاحتياطي رأس المال العامل الذي أنشأه مؤتمر الأطراف في اجتماعه الأول لا يمكن للأمانة أن تستخدمه إلا لسد أوجه نقص مؤقتة في النقود الحاضرة من أجل عمليات الاتفاقية إلى حين تلقي الاشتراكات المقررة للأطراف. وقد تم إيجاد صندوق مماثل في جميع وكالات أو برامج أسرة الأمم المتحدة تقريباً. والاحتياطي الثاني المنشأ في اتفاقية روتردام، احتياطي الطوارئ الخاص، لا يمكن استخدامه إلا في حالة توقف الفاو عن تقديم مساهمات عينية لمناصب في الأمانة. ولذلك يمكن استخدام الاحتياطيين المنشأين كوسيلة لحماية برامج العمل المعتمدة للاتفاقية ضد تقلبات العملات.

30 - قد يرغب مؤتمر الأطراف في النظر في المستوى الأولي لمثل هذا الاحتياطي ووضع مخصصات لذلك في ميزانية الصندوق الاستئماني العام للفترة 2009 - 2010. ويمكن استيفاء الحاجة إلى أي تمويل آخر للاحتياطي بواسطة قدرته الخاصة على توليد تمويل (على النحو المغطى في المبادئ في التذييل الثالث) أو بواسطة مخصصات في الميزانية في المستقبل. وقد يرغب المؤتمر في إنشاء الاحتياطي من أجل فترة السنتين 2009 - 2010 بمبلغ يساوي على الأقل صافي النقص في الميزانية لفترة السنتين 2007 - 2008 والبالغ 100 000 دولار المذكور في الفرع ثانياً - د آنفاً. وقد يبدو أن هذا المبلغ، والذي يقل عن 1.5 بالمائة من ميزانية الفترة 2007 - 2008، هو المستوى الأولي الأدنى لهذا الاحتياطي.

31 - ومن شأن الترتيبات الآتية أن توفر ميزات عديدة. فبصرف النظر عن المبلغ المطلوب لتمويل احتياطي تقلبات العملات، فإن المبلغ الإجمالي للميزانية المعتمدة بدولار الولايات المتحدة لن يتأثر وسيظل عند المستوى المعتمد طوال فترة السنتين. وسيستمر تقويم الأنصبة المقررة للأطراف بنفس العملة، وستتيسر الإدارة المالية، التي تحظى حالياً بدعم من نظام تخطيط المواد في المؤسسة في الأمم المتحدة (IMIS)،

حيث أن هذا النظام مصمم للعمل بدولار الولايات المتحدة بوصفه قاعدة العملة الوحيدة.

32 - وقد تتمثل ميزة أخرى في أنه يمكن في أوقات تحركات العملة المواتية أن يتم نقل وفورات سعر الصرف المقدر في الميزانية من المخصصات والائتمانات إلى احتياطي تقلبات العملات لاستخدامه في المستقبل في حماية أنشطة البرامج المعتمدة في إطار الصندوق الاستئماني العام. ولذلك سيكون المرفق جديراً بالثقة وشفافاً، وينهض بانضباط الميزانية بصفة عامة. وسيقوم مؤتمر الأطراف باستعراض الرصيد المتاح في الاحتياطي الأنف الذكر وكفايته بشكل منتظم عند إقرار الميزانية. وقد يفترض بأن الحاجة إلى تجديد موارد الاحتياطي قد تكون شبه موسمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يمكن استبعاد إمكانية أن يتجاوز رصيد الاحتياطي في المستقبل الاحتياجات المحتملة لفترة السنتين التالية. وفي مثل هذه الحالة، يبت مؤتمر الأطراف في استخدام المبلغ الزائد.

التذييل الأول

خلفية عامة لمشكلة عدم استقرار العملات في أسرة الأمم المتحدة

1 - قامت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة عند إنشائها، قبل 60 عاماً في معظم الأحوال، باعتماد دولار الولايات المتحدة في الأغلب على أنه العملة المستخدمة في وضع الميزانية والمحاسبة، علاوة على تقدير اشتراكات الميزانية العادية وجمعها. بيد أن بعض الوكالات، الأقدم من الأمم المتحدة والقائمة في سويسرا، قررت الاحتفاظ بالفرنك السويسري لهذا الغرض (مثلاً، اتحاد البريد العالمي القائم في مدينة برن) عندما أصبحت عضواً في أسرة الأمم المتحدة.

2 - وقد اتخذت القرارات المتعلقة باعتماد دولار الولايات المتحدة من أجل وضع الميزانيات وتحديد الأنصبة المقدرة والمحاسبة في وقت كان النظام النقدي الدولي قد حدد أسعار الصرف بين العملات الخاضعة لقاعدة الذهب، والتي ربطت فيها قيمة دولار الولايات المتحدة إلى الذهب عند سعر 35 دولاراً للأوقية الواحدة. وفي أعقاب التخلي عن قاعدة الذهب ونظام سعر الصرف المحدد في أوائل السبعينات، كان للتقلب العريض اللاحق في قيم العملات كثير من العواقب. فبالنسبة لوكالات الأمم المتحدة التي لديها نسبة كبيرة من التزاماتها المالية ومصروفاتها بعملات أخرى خلاف عملة الميزانية المحددة بدولار الولايات المتحدة، اضطرب التنفيذ المنظم لبرامج العمل واستقرار الأوضاع المالية بشكل جسيم. وكانت هذه الوكالات قائمة في أوروبا والعملات المعنية هي عملة البلد المضيف.

3 - ومن هنا فإن وكالات الأمم المتحدة التي تضررت على وجه الخصوص من عدم استقرار العملات كانت تلك التي توجد مقارها الرئيسية، جنباً إلى جنب مع نسبة كبيرة من أنشطتها، في أوروبا، ولذلك تتحمل نسبة كبيرة من مصروفاتها بعملة البلد المضيف. وسرعان ما بدأ هذا الاقتران غير الملائم بين دولار الولايات المتحدة، العملة المستخدمة في وضع الميزانيات وتحديد الأنصبة المقدرة والمحاسبة، وبين العملة الرئيسية للالتزامات والمصروفات في التأثير على الوكالات بشكل بالغ. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت أسرة الأمم المتحدة، بشكل منفصل عن قضية العملة، في تمديد فترتها المالية من فترة سنة واحدة إلى فترة سنتين. وقد أسفر ذلك في بعض الحالات عن زيادة الاختلاف بين أسعار الصرف في الميزانية والأسعار الفعلية، حيث أن الأسعار الأولى كانت قد حددت قبل أكثر من سنتين من الشهر الأخير لتنفيذ الميزانية المذكورة.

4 - ونشأت الأزمات المالية في وقت مبكر يعود إلى أوائل السبعينات وأثرت على بعض الوكالات المتخصصة، حيث انخفضت قيمة دولار الولايات المتحدة بشكل بالغ بالنسبة لعملة البلد المضيف. ونقصت قيم الميزانية، علاوة على

الاشتراكات المقدرة، وكلاهما مقوم بدولارات الولايات المتحدة، بأسعار العملات المحلية عندما حان الوقت لتنفيذ البرامج المعتمدة. وفي البداية، أسفرت هذه الحالة عن الحاجة إلى قيام مجالس الإدارة بإقرار ميزانيات تكميلية وإلى أن تبنت في بعض الحالات في أنصبة مقدره تكميلية. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت تدابير مخصصة أخرى لاستخدام الاحتياطات المالية للوكالة. وكان من الواضح أن الأحوال التي تواجه تلك الوكالات ليست مثالية وأنه يتعين البحث عن حلول طويلة الأجل.

5 - كما تظهر التجربة أنه كانت هناك فترات تبين فيها أن سوء اقتران العملات بين مبلغ الاشتراكات المحددة في الميزانية للدول الأعضاء وتلك الواردة فعلياً منها أكبر من أن يمكن من تنفيذ البرامج المعتمدة وتمويلها بالكامل. وفي بعض الحالات، نشأت زيادات هائلة في الميزانية. وقد حدثت هذه الحالة المقلوبة بسبب زيادة قيمة دولار الولايات المتحدة أثناء الفترة ما بين اعتماد الميزانية والتنفيذ اللاحق للبرامج. واتخذ مجلس الإدارة، تبعاً للقواعد المالية لوكالات الأمم المتحدة المعنية، قرارات بشأن كيفية معالجة هذه الزيادات الكبيرة في بعض الأحيان. ومنذ أوائل السبعينات مرت فترات عديدة اكتسب فيها دولار الولايات المتحدة قوة مقابل عملة الإنفاق الرئيسية. ومن المحتمل أن يتكرر مثل هذه الفترات، وعندما تنشأ تلك الحالات، يمكن أن تسفر ميزانية مقومة بدولار الولايات المتحدة عن فائض في الميزانية عند تنفيذها.

6 - في العقود التي تلت التخلي عن نظام سعر صرف العملة الثابت، أصبح من الواضح أن التغيرات في أسعار الصرف ستستمر في التأثير على منظومة الأمم المتحدة. ومع اكتساب خبرة كبيرة بشأن آثار هذه المشكلة وسبل التعامل معها، استحدثت تدابير طويلة الأجل، أو تدابير هيكلية، في بعض مؤسسات الأمم المتحدة المتضررة (المؤسسات التي لها أنظمه مالية خاصة بها) وذلك للتصدي لأثر تقلبات أسعار الصرف على برنامج العمل العادي لهذه المؤسسات وعلى مالياتها. بيد أنه لم يكن هناك أي اتساق في هذه التدابير على الإطلاق، لأن كل مؤسسة كان لها تعرض من العملات وترتيبات تمويلية وبرنامج تختلف عما لدى الأخريات. وفي بعض الحالات، لم تُستحدث أي تدابير عامة معينة، وفي حالات أخرى، عُدت هذه الإجراءات لاحقاً في ضوء التجارب والتغيرات في الوضع. غير أن أيّاً من الحلول لا يعالج الأعمال المحاسبية وعرض البيانات المالية بأكثر من عملة واحدة.

7 - وحالياً، يمكن بصفة عامة تلخيص المواقف أو الحلول المختلفة المعمول بها في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة فيما يتعلق بالميزانية العادية على النحو التالي:

(أ) الأنصبة المقدرة المجزأة، التي يمكن بها للدول الأعضاء - على الرغم من أن الميزانية تقوم بدولار الولايات المتحدة - أن ترتب لسداد التزامها بعملتين، عادة ما تكونان اليورو ودولار الولايات المتحدة، في حين يقوم البرنامج والميزانية والحسابات بإحدى العملتين فقط؛

(ب) تقوم الميزانية البرنامجية والأنصبة المقدرة والحسابات بعملة البلد المضيف، المختلفة عن دولار الولايات المتحدة، مع عدم اتخاذ أي ترتيبات أخرى؛

(ج) تقدر الاشتراكات بعملة البلد المضيف، ولكن يقوم البرنامج والميزانية والحسابات بدولار الولايات المتحدة، وتُشترى الاحتياجات الشهرية لكامل فترة الميزانية بالعملة الأخيرة من أحد المصارف (بموافقة الجهاز الرئاسي) في إطار "صفقة شراء آجل" لدى اعتماد الميزانية؛

(د) تقوم الميزانية البرنامجية والأنصبة المقدرة والحسابات بدولار الولايات المتحدة. وتتضمن الميزانية المعتمدة اعتماداً مالياً محدداً للخدمات المالية للمنظمة يستخدم في "ترتيبات تأمينية" مع المصرف الذي تتعامل معه المنظمة تغطي كامل فترة الميزانية.

التدبير الثاني

موجز للمعلومات ذات الصلة بمقرر اتفاقيه روتردام - 7/3 المقدمة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى

عملاً بمقرر اتفاقية روتردام - 7/3، بعثت الأمانة رسالة مؤرخة 29 أيار/مايو 2007 إلى 16 من الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف طالبة تقديم المعلومات ذات الصلة بمقرر اتفاقيه روتردام - 7/3. وتم تنسيق الردود التي وردت وتلخيصها في الجدول أدناه

تعليقات	مكان الأمانة	عملة:			الاتفاق البيئي المتعدد الأطراف
		الحسابات	تقرير الأنصبة	الميزانية	
حماية جيدة للميزانية، ولكن أبلغ عن مشاكل إدارية في تنفيذ الميزانية.	بون، ألمانيا	دولار الولايات المتحدة	اليورو	اليورو	الاتفاق المتعلق بحفظ الطيور المائية الأفريقية-الأوروبية-الآسيوية المهاجرة
لا توجد أي تجربة إلا في استخدام دولار الولايات المتحدة، ولم يُبلغ عن أي صعوبات خاصة في هذا الصدد.	مونتريال، كندا	دولار الولايات المتحدة	دولار الولايات المتحدة	دولار الولايات المتحدة	اتفاقية التنوع البيولوجي
لا توجد أي تجربة إلا في استخدام دولار الولايات المتحدة. ولم يُبلغ عن أي صعوبات خاصة في هذا الصدد.	جنيف، سويسرا	دولار الولايات المتحدة	دولار الولايات المتحدة	دولار الولايات المتحدة	اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود
لم يرد رد فني. ويُفترض أن هذا الاتفاق يعتمد اعتماداً تاماً على اليونسكو وأن "الحالة المتعلقة بالعملات" لتلك الوكالة المتخصصة مماثلة لحالة الفاو.	موناكو				الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي
حماية جيدة للميزانية، ولكن أبلغ عن مشاكل إدارية في تنفيذ الميزانية.	بون، ألمانيا	دولار الولايات المتحدة	اليورو	اليورو	اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة

تعليقات	مكان الأمانة	عملة:			الاتفاق البيئي المتعدد الأطراف
		الحسابات	تقرير الأنصبة	الميزانية	
حماية جيدة للميزانية، ولكن أبلغ عن مشاكل إدارية في تنفيذ الميزانية.	بون، ألمانيا	الولايات المتحدة	دولار	اليورو	الاتفاق حفظ الخفافيش في أوروبا
حماية جيدة للميزانية، ولكن أبلغ عن مشاكل إدارية في تنفيذ الميزانية.	بون، ألمانيا	الولايات المتحدة	دولار	اليورو	الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات الصغيرة في بحر البلطيق وبحر الشمال
تم في عام 2003 التحول من الفرنك السويسري إلى دولار الولايات المتحدة، وذلك لجعل الميزانية وتقدير الاشتراكات للاتفاقية متماشياً تماماً مع ممارسات اليونيب. وكانت الحسابات دائماً تمسك بدولارات الولايات المتحدة. ولم يبلغ عن أي صعوبات معينة بشأن الممارسة الجديدة.	جنيف، سويسرا	الولايات المتحدة	دولار	دولار الولايات المتحدة	اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض
لا توجد أي تجربة إلا في استخدام دولار الولايات المتحدة، ولم يبلغ عن أي صعوبات خاصة. وأبلغ عن اتخاذ عدة إجراءات لتعجيل تحصيل الاشتراكات.	مونتريال، كندا	الولايات المتحدة	دولار	دولار الولايات المتحدة	بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

تعليقات	مكان الأمانة	عملة:			الاتفاق البيئي المتعدد الأطراف
		الحسابات	تقرير الأنصبة	الميزانية	
أبلغت الأمانة عن مشاكل وعن فقدان "القدرة الشرائية" للميزانية نتيجة للوضع المزدوج ولأن الوكالة المضيفة لا تقوم بتحديث المخصصات عندما يضعف دولار الولايات المتحدة. وقد أدى الوضع المريح للصندوق الاستثنائي، مع عملية مصرفية باليورو ل خطة العمل، إلى "حل" المشكلة في الوقت الراهن.	أثينا، اليونان	دولار الولايات المتحدة	اليورو	اليورو	برنامج الأمم المتحدة للبيئة خطة عمل منطقة البحر المتوسط
لم تناقش المسألة إلا بصفة غير رسمية. وقد بينت عملية داخلية أن الاستمرار في استخدام الفرنك السويسري يؤدي إلى الكفاءة، لأن الأمانة توجد في سويسرا. وإلى جانب ذلك، تمول اتفاقية رامسار بالتبرعات فقط (بما	غلاندا، سويسرا	الفرنك السويسري	لا تقرر أنصبة	الفرنك السويسري	اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة
في ذلك من اليونيب) وليست جزءاً من أسرة الأمم المتحدة.					
مساهمات فقط	لاهاي، هولندا	دولار الولايات المتحدة	لا تقرر أنصبة	دولار الولايات المتحدة	برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية
لم يرد رد من الأمانة	نيروبي، كينيا				أمانة الأوزون

تعليقات	مكان الأمانة	عملة:			الاتفاق البيئي المتعدد الأطراف
		الحسابات	تقرير الانصبة	الميزانية	
بحث مؤتمر الأطراف موضوع الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف. ووافق المؤتمر على الإبقاء على الوضع القائم، ولكن أن يُبين أيضاً المعادل باليورو للميزانية المعتمدة وأن يأذن للأمانة بأن تنفق المزيد من الأموال في أوقات هبوط قيمة دولار الولايات المتحدة، بشرط أن تتوافر الأموال وأن لا يتجاوز الإنفاق المعادل باليورو.	بون، ألمانيا	دولار الولايات المتحدة	دولار الولايات المتحدة	دولار الولايات المتحدة	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
لم يرد رد من الأمانة	باريس، فرنسا				اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي
لم يرد رد من الأمانة	بون، ألمانيا				اتفاقية مكافحة التصحر

التذييل الثالث

مبادئ ممكنة تحكم احتياطي تقلب أسعار العملات

- 1 - العملتان الوحيدتان اللتان تحميهما الميزانية هما الفرنك السويسري واليورو.
- 2 - وعناصر الميزانية الوحيدة التي يشملها ذلك هي العناصر التي يوجد التزام واضح من جانب اتفاقيه روتردام بسدادها بأي من العملتين من الصندوق الاستئماني العام. وتقتصر هذه المكونات على تكاليف الموظفين للبنود الخاصة بالوظائف وبعض الخدمات المشتركة، ولا يمكن عادة تغييرها من فترة مالية إلى أخرى.
- 3 - وتُجرى حسابات التكاليف الإضافية في الميزانية وحسابات الوفور في الميزانية على كامل الاعتماد المالي (وليس على الإنفاق)، ويفترض أن عنصر الميزانية يمتد بطريقة متساوية على مدى الفترة المالية البالغة 24 شهرا محاسبيا.
- 4 - وتُبين صراحة في قرار الموافقة على الميزانية مجاميع عناصر الميزانية المحددة بهذه الصفة وأسعار الصرف المستخدمة.
- 5 - وسيكون تشغيل هذا الاحتياطي بواسطة قيود مدينة وقيود دائنة داخلية دورية بسيطة تُجرى بضع مرات في السنة بين الصندوق الاستئماني العام والصندوق الذي يُنشأ لهذا الغرض، رهنا بتوافر الأموال. وستُقرّب القيود الداخلية المدينة والدائنة إلى أقرب 100 دولار من دولارات الولايات المتحدة في كل مرة يستخدم فيها هذا المرفق. ويعمل الصندوق في فترات السنتين التي تكون فيها تطورات أسعار الصرف مؤاتية وفي فترات السنتين التي تكون فيها تلك التطورات غير مؤاتية.
- 6 - ويمكن لأمين الاتفاقية أن يستخدم الاحتياطي مباشرة للغرض المبين، بناء على طلب رسمي من الأمناء التنفيذيين المشاركين. ويخضع تحويل الأموال لتوافرها. ويتطلب أي استخدام آخر غير الاستخدامات المتوخاة في هذه المبادئ قرارا من جانب مؤتمر الأطراف.
- 7 - وينبغي أن تقيّم الأطراف القيد الدائن الأول في إطار هذا الاحتياطي وأن يتبع جدول الأنصبة المطبق للفترة 2009-2010. وسيتم تقرير أنصبة الأطراف التي تنضم إلى الاتفاقية بعد إنشاء هذا الاحتياطي على أساس نفس المبادئ المتبعة في صندوق رأس المال العامل الذي تم إنشاؤه بالفعل.